يوم الطفل العالمي؛ وآلام الأطفال الأفغان

يوافق يوم 20/نوفمبر اليوم العالمي للطفل، وفي مثل هذا اليوم قبل ستين سنة صوّب مجلس أعضاء الأمم المتحدة وثيقة الطفل العالمية، وعقبه بثلاثين عاما صوّب المجلس ميثاق حقوق الطفل، وقد وقعت الحكومة الأفغانية على هذا الميثاق عام 1994م. الأطفال الأفغان يفتقدون بشكل عام للأمان والراحة الروحية والبدنية، رغم وجود جهود تبذلها الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان. يرى الأخصائيون النفسيون أن الأطفال الأفغان في الفترة الراهنة معرضون للأذى النفسي دائما، كما أن هناك عوامل عديدة تؤثر على نفسياتهم سلبيا مثل التحرش الجنسي والتمييز العنصري وقلة التسهيلات والحرب.

وقد أعلن صندوق دعم الأطفال بالأمم المتحدة (مكتب اليونيسف) أن أربعة ملايين طفل في أفغانستان يحتاجون إلى الدعم، ويوجد بينهم 800 ألف طفل بحاجة إلى دعم فوري. وفق تصريح مكتب اليونيسف، يواجه هؤلاء الأطفال مخاطر كبيرة بسبب التحديات الاقتصادية والجفاف في أفغانستان.

الحرب الراهنة والاضطراب السياسي في البلد أثرا على حالة الأطفال الأفغان، وقد زاد معاناتهم بؤسا حرمانهم من التعليم والتربية، ووقوعهم تحت المخاطر الاجتماعية وأنواع العنف، وتعرضهم لمخاطر الحرب. سنتناول حال الأطفال الأفغان في هذه المقالة فكونوا معنا.

موقع أفغانستان في التقرير السنوي لدعم الأطفال

يفيد تقرير دعم الأطفال الصادر من مكتب الأمم المتحدة أن أفغانستان مازالت ضمن مجموعة 18 دولة التي لا تصلح لتنشئة الأطفال. يرى مكتب دعم الأطفال التابع للأمم المتحدة في أفغانستان أن ترتيب أفغانستان في قائمة هذا الجدول هو الأول بحسب بعض المؤشرات مثل حرمان الطفل من حقوقه. كما صرح المكتب المذكور في تقريره أن الوضع الراهن قد ازداد سوءا بالنسبة للأطفال في أفغانستان، بعد مُضي تغييرات

عديدة خلال مدة 18 سنة التي مضت. مع أنه قد تخلل هذه السنوات محاولات لتحسين أوضاع الأطفال إلا أنها لم تكن كافية. يفيد التقرير أن أكثر من 7% من الأطفال يموتون قبل بلوغ سن الخامسة، كما يُعاني 40% منهم من عدم النمو الصحي، وقد حُرم أكثر من 4 ملايين طفل من الدراسة في المدارس، كما أن ثلثهم مشغولون بالعمل. قال المسؤولون بمكتب دعم الأطفال التابع للأمم المتحدة: (يتوجب على العالم في هذا الوقت أن يدعم أفغانستان أكثر من أي وقتٍ مضى، حتى لا يصبح الجيل الناشئ جيلا منسيا. يجب أن تكون مرحلة الطفولة مرحلة مرحة وسعيدة، إلا أنها ليست كذلك لملايين الأطفال، حيث إنهم يُضحون بمرحلة طفولتهم بسبب العنف والفقر). وضمن إشارة المكتب إلى تدهور أوضاع الأطفال في البلد فإن المسؤولين فيه يُطالبون المجتمع الدولي بتقديم الإغاثات الإنسانية التي تعتني بحال الأطفال. يفيد التقرير أن هيئة الأمم المتحدة طالبت بتقديم دعم لأطفال أفغانستان عام 2019م بمبلغ قدره 500 مليون دولار، وقد تم تأمين نحو 40% من المبلغ المذكور فقط. كما ذكر ا لتقرير أن الأطفال في أفغانستان فقدوا حقوقهم المتعلقة بالتعليم والصحة في فترة حكومة الوحدة الوطنية. يذكر التقرير أن الاشتباكات المسلحة تُعد أحد أكبر التحديات في هذا الصدد، كما أن المناطق المهمة في البلد تزدادُ تدهورا يوما بعد يوم.

أسباب تعرض الأطفال للخطر في أفغانستان

هناك أسباب عديدة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية تُسبب تعرض الأطفال الأفغان للخطر، نُشير هنا إلى أهمها: العنف خطر يُهدد معظم أطفال البلد. هذا الخطر ليس موجودا فقط في البيوت وإنما ينتشر في المجتمع كذلك، ولا يقتصر على العنف الجسدي فقط وإنما هناك أنواع من العنف النفسي أيضا. يرى الخبراء أن الفقر والأمية هما السبب الرئيس للعنف تجاه الأطفال، وقد تسبب هذان العاملان في خلق مخاطر منزلية عديدة للأطفال.

الحرمان من التعلم والتربية

التحدي الآخر الذي يواجهه الأطفال في أفغانستان هو حرمانهم من التعلم والتربية، وهذا الحق أمر ضروري لتطور المتجتمع وتنميته ويحتاج إلى اهتمام كبير من الحكومات. يتوجب على الحكومة الأفغانية بناء على المواثيق الدولية أن تُهيئ المناخ لتعليم الأطفال وتربيتهم. قد كان شعار تحسين حالة التعليم في البلد بارزا ضمن شعارات الحكومة طيلة مدة 18 سنة التي مضت، وقد كان ضمن أجندات المجتمع الدولي كذلك، إلا أن هذه المدة الطويلة وإنفاق مليارات الدولارات – مع وجود تطورات ملحوظة في التعليم – لم تقضِ على التحديات التي تُهدد الأطفال من ناحية التعليم وتحرمهم من الدراسة في المدارس. وفق إحصائيات وزارة التعليم بأفغانستان، حُرم أربعة ملايين طفل من الدراسة في المدارس. تقرير اليونيسف المُعد بمساعدة وزارة التعليم الأفغانية في الربع الثاني من عام 1398هـ شـ يفيد أن نسبة 47% من أطفال أفغانستان (4 ملايين طفل) قد حُرموا من الذهاب إلى المدرسة. وقد أشار التقرير إلى العوامل التي أدت إلى حرمانهم مثل فقدان الإمكانيات والتسهيلات، والنزوح، والزواج المبكر. بشكل عام يُعد الحرمان من التعلم أحد المخاطر التي تُهدد

وتقلق الأطفال الأفغان، حيث حُرم عدد كبير من الأطفال من حق التعلم بسبب الحرب والنزوح وفقدان العائل والفقر.

المخاطر الأمنية: يواجه الأطفال مخاطر عديدة في أفغانستان، منها: الإدمان، والاختطاف، وحوادث الحرب والكوارث الطبيعية. صرح مسؤولو مكتب دعم الأمم المتحدة لإعادة إنشاء أفغانستان (UNAMA) أن عدد 2461 طفلا قُتلوا أو جُرحوا في أفغانستان خلال العام الميلادي الحالي. قالت السيدة شوسن رئيسة لجنة كشف الألغام في أفغانستان أن نحو 20 طفلا يُجرحون أو يُقتلون بسبب الألغام كل شهر. من المخاطر الأخرى التي تُهدد حياة الأطفال تجنيدهم في طرفي القتال بأفغانستان، واستغلالهم جنسيا. المكاتب الحقوقية قد أبدت مخاوفها في هذا الصدد بشكل مكرر وذكروا في تقاريرهم أن الأطفال يُجندون عند طرفي القتال (لدى معارضي الحكومة ولدى الشرطة المحلية). منذ الفترة التي تلت تأسيس الحكومة الجديدة عام 2001م، نشطت مكاتب داخلية وأجنبية عديدة في مجال حقوق الأطفال، وتم إنفاق ملايين الدولارات في هذا الصدد، إلا أن الأطفال مازالوا بعدة أشكال يقعون ضحية للحرب في أفغانستان.

المخاطر الاجتماعية: مثل التحرش، والهروب من المنزل، وإدمان المخدرات وغيرها.

التحديات الاقتصادية: كثرة عدد الأطفال بجانب الفقر يتسببان في عدم تمكن الوالدين من الاعتناء بحقوق أطفالهم بما في ذلك نفقات التعليم. وقد تسبب هذا في حرمانهم من الذهاب إلى المدارس، ومن ثم ينشغلون بالأعمال الشاقة عند بلوغهم سن الخامسة أو السادسة.

مقترحات

وفق ما ذُكر في هذا المقال، ينبغي الاهتمام بتحسين حال الأطفال والعناية بما يلي:

- تعديل قوانين أفغانستان حيال الجرائم المرتكبة في حق الأطفال والتحرش بهم جنسيا.
- تنفيذ ما ورد في ميثاق حقوق الطفل، وبقية المواثيق الدولية، من قبل الحكومة الأفغانية.
- زيادة الوعي حيال حقوق الأطفال وتوعية الوالدين في كل بقاع البلد، عبر الإعلام والبرامج وورشات العامل والتدريب.
- تعيين عقوبات لمنتهكي حقوق الأطفال، وتعقبهم وتنفيذ العدالة فيهم.
- تأسيس مراكز خاصة لدعم الأطفال الذين تُنتهك حقوقهم، أو يفقدون العائل.
- علاج الأطفال المدمنين ومنع انتشار الإدمان بين الأطفال.
- إيجاد فرص عمل لتخليص الأطفال من الأعمال الشاقة في الشوارع والمصانع وأفران الطوب.
- تطوير التسهيلات المتعلقة بتعليم الأطفال المحرومين، ودور الحضانة ورعاية الأطفال، والأماكن الترويحية الخاصة بالأطفال.

- خلق بيئة آمنة في المجتمع للأطفال، لحمايتهم من العنصرية والممارسات المخالفة لكرامة الطفل الإنسانية.

معدل الفقر في أفغانستان؛ المخاطر والتحديات

أفادت إدارة تصنيف حالات الأمن الغذائي IPC في تقريرها الأخير أن عامة أفراد الشعب في أفغانستان يوجهون تهديدات في مجال الأمن الغذائي. في هذا العدد من تحليل الأسبوع سنسلط الضوء على هذه المخاطر، والدعم المقدم من المنظمات الدولية، والبرامج المستقبلية، وبعض الحلول المقترحة.

معدل الفقر في أفغانستان

إذا دققنا النظر سنجد أن الحروب المتتابعة التي أضرّت بأفغانستان خلال العقود الأربعة المتتالية خلقت تحديات اقتصادية عديدة للبلد. مع أن هناك تطورا ملحوظا في عدة مجالات منذ عام 2000م، إلا أن وزارة الاقتصاد قد صرحت أن نسبة 55% من الأفغان يعيشون تحت خط الفقر. وقد أضر بالاقتصاد الأفغاني عدة عوامل مثل اتساع رقعة الحرب في العقود الأخيرة والجفاف. من جانبٍ آخر، منذ سقوط حكومة طالبان وورود الحكومة الجديدة بدعم الدول الأجنبية لوحظ انتعاش مجال العمل في عدة قطاعات ووجد كثير من الناس فرص عمل وقد قلّ عندها معدل البطالة. إلا أن خروج عدد كبير من القوات الأجنبية عام 2014م تسبب في ارتفاع معدل البطالة بشكل مفاجئ مرة أخرى. ترى المؤسسات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية أن ازدياد عدد السكان هو العامل الذي أدى إلى رفع معدل البطالة مما كان له تأثير على الحالة المعيشية لدى الأفغان.

الأمن الغذائي في البلد

ورد في تقرير إدارة تصنيف حالات الأمن الغذائي Integrated Food Security Phase Classification المُعد على أساس معطيات شهريْ أغسطس وأكتوبر لعام 2019م أن نسبة 33% من سكان أفغانستان يواجهون تحديات في مجال الأمن الغذائي وأنهم بحاجة إلى الدعم العاجل. من الأسباب التي أدت إلى رفع معدل

هذه المخاطر: ارتفاع معدل البطالة، والحرب، والفيضانات، والجفاف. وفق مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد عام 1994م فإن تعريف الأمن الغذائي هو: (تمكن عامة الأفراد اقتصاديا من الحصول على الغذاء المناسب مع استطاعة الوصول إليه)، والشعب الأفغاني بحسب هذا التعريف يواجهون مخاطر عديدة في مجال الأمن الغذائي. الإدارة المذكورة تنشط في أفغانستان منذ عام 2011م، وقد كان تقريرها الأخير أشمل من تقارير بقية السنوات حيث غطى مساحات واسعة من البلد. يفيد التقرير أن هناك تطورات حصلت في مجال الأمن الغذائي هذا العام، إلا أن عدد السكان المتزايد والحرب التي تزداد حدتها يُسببان مخاطر مستقبلية للأمن الغذائي في أفغانستان. وفق التقرير المشار إليه، تواجه ست أسر من كل عشر أسر تحديات في مجال الأمن الغذائي في أفغانستان. الولايات الأشد تضررا في هذا الصدد هي: وردك، ونورستان، وباميان، وفراه، وهلمند، وفارياب، وغور، حيث إن أكثر من 80% من سكان هذه الولايات متضررون من ناحية الأمن الغذائي، وقد فقد نحو 29% منهم أعمالهم ووظائفهم وقلَّ دخلهم بنسبة 25%، وقد تسبب كل ذلك في إيجاد تحديات اقتصادية حادة في الولايات المذكورة. قرابة نصف الأسر التي تم الحديث معها لإعداد التقرير المذكور أفادوا أن دخلهم قد قلَّ مقارنة بالماضي، وقد لعب في ذلك عاملان، البطالة (بنسبة 60%) والحرب (بنسبة 25%). يقتات نحو 11.8% الشعب الأفغاني من رواتب الوظائف الرسمية، كما يقتات نحو 2% بالمال المُرسل لهم من أعضاء أسرهم الذين يعملون في الخارج، وبقية سكان الشعب يقتاتون من أعمالهم في الزراعة والرعي.

معدل الفقر و مستقبل البلد

وفق تقرير مكتب IPC فإنه يُتوقع تدهور حالة الأمن الغذائي لدى عدد 11.29 مليون نسمة من سكان الشعب (يُشكلون نسبة 37%) في الفترة الممتدة من نوفمبر/2019م إلى مارس/2020م. مع أن البلد حاليا في حال الخروج من موجة الجفاف التي بدأت عام 2018م، إلا أن التدهور الأمني في ولايات عديدة بالبلد قد ألجأ الكثيرين إلى النزوح، وقد نزح في هذا العام الجاري وحده نحو 355000 شخص بسبب التدهور الأمني. وكذلك يُلاحظ أن المدن التي يلجأ إليها النازحون تُعاني بسبب الكثافة السكانية من انتشار البطالة والتي تؤدي بدورها إلى تهديد الأمن الغذائي. وفق شبكة التنبؤ بحالات المجاعات، قد تهطل الأمطار في الفترة بين نوفمبر/2019 إلى مارس/2020م، مما سيكون له تأثير على مساحات واسعة من البلد. إلا أن الأماكن التي تنتشر فيها الزراعة متضررة بسبب الحرب، حيث ينزح أهلها إلى أماكن أخرى مما يُعطل أعمالهم الزراعية، وهذا يؤدي إلى الإضرار بقطاع الزراعة ويزيد معدل البطالة.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وصعوبة الحصول على الغذاء في موسم الشتاء وهطول الثلوج وانسداد الطرق نتيجة له في مناطق مثل بدخشان وغور، عوامل تهدد الأمن الغذائي، كما أنه بانقضاء موسم الشتاء وذوبان الجليد تهجم الفيضانات على الأراضي الزراعية، وتؤثر سلبا على حالة الأمن الغذائي. من جانب آخر فإن قلة هطول الأمطار سيتسبب في ارتفاع أسعار القمح المستورد من دولة قزاقستان – وهي السوق الأساسي للقمح

المستورد إلى أفغانستان – مما سيلعب دورا في خلق تحديات مادية للشعب الأفغاني، وعلى الحكومة الأفغانية أن تخطو بخطوات وقائية حيال هذا الصدد، مع أنه لا توجد أي مؤشرات لخطوات استباقية.

الخلاصة

إن اهتمام الحكومة الأفغانية منحصر على الحرب مع المعارضة المسلحة، ومصير الانتخابات الرئاسية، ونتائج المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان، ولا تبذل الاهتمام الكافي لقضية المخاطر التي تهدد حالة الأمن الغذائي في أفغانتسان والتي ترتبط بمعدل البطالة الصاعد في البد، كما أنه لا توجد مؤشرات تدل على اعتزام الدولة الخطو في هذا الصدد. يتوجب على الحكومة الأفغانية أن تهتم بتخفيض معدل البطالة، وأن تجذب الدعم الخارجي المتعلق بكافة المجالات الإنسانية ومن أهمها قطاع الزراعة. كما على الحكومة أن تقعد تفاهمات مع الدول الداعمة مثل قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة العربية، حتى يقل معدل البطالة، وتُستنقذ أرواح من يهاجرون عبر الطرق غير القانونية إلى الخارج بحثا عن العمل ولقمة العيش. كما على الحكومة أن تهتم بمجال الزراعة وتضع خططا طويلة المدى لاغتنام المصادر المتوفرة في البلد ومن أهمها الأراضي والمياه، حتى يُستغنى بالإنتاج المحلي (خصوصا في مجال القمح وغيره) عن المحاصيل المستوردة، مما سيؤدي إلى انتعاش التنمية الاقتصادية في البلد.

تواصل معنا:
البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com
الموقع: www.csrs.com -- www.csrs.af
هاتف المكتب: + 93 (0) 784089590
نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.